تعريف النعت وتنكيره بين النحو وعلم المعاني

د. محمد خالد الرهاوي
عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية
أكاديمية باشاك شهير للعلوم العربية والإسلامية
(فرع جامعة اليرموك الأردنية في إسطنبول)

Definiteness and Indefiniteness of the Adjective in Grammar and Semantics

Dr. Mohammad Khalid Al-Rahawi
Dean of College of Arts and Human Sciences / The Academy of Bashak Shaheer for Arabic and Islamic Sciences
(The Jordanian Yarmook University / Istanbul Branch)
rhawi082@gmail.com

Abstract

This research approaches the side of defining and indefining the adjective grammatically and rhetorically. I mean the side of the science of Meanings where it shows the effect of defining and in defining in the accuracy of bearing the meanings and reveals them. I prefaced for that with a quick hint about the term " definite" and the term " indefinite" and the respect in which each of them should be used then I talked its definition, its origin and its branch. In the respect of defining and indefining the adjective. Then I demonstrated the meanings which it refers to. I also approached the identifications between the adjective and its object in the respects of being defined or indefined and the grammarians, points of view about that then I approached the case of a sentence being an adjective (qualifier) finally I finished with the conclusions that the research yielded.

Keywords: definition, reasoning, meanings.

الملخص

هذا البحث يتناول جانب التعريف والتنكير في النعت من الوجهة النحوية والبلاغية، أعني جهة علم المعاني حيث يكشف عن أثر التعريف والتنكير في الدقة في حمل المعاني وفي الكشف عنها، وقد مهدت له بلمحة سريعة عن حد النكرة وحد المعرفة، والمقام الذي ينبغي أن تقال فيه كل منهما، ثم تناولت تعريفه والأصل والفرع في تعريف النعت وتنكيره، ثم بينت المعاني التي يدل عليها، ثم تناولت المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير وآراء العلماء في ذلك، ثم مسألة القطع في النعت وما تدل عليه من معانٍ، ثم عرَّجت على وقوع الجملة نعتاً للنكرة وأسرار ذلك، وختمت بعد ذلك بالنتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: التعريف، التنكير، المعاني.

تمهيد

من الظواهر شديدة التشعب والانتشار في كل مباحث علم النحو التعريفُ والتنكيرُ، وما انتشارهما وتوزعهما في كل مبحث من مباحثه إلا لأهميتهما وتوقف كثير من الأحكام عليهما، لكن هذا التشعب والانتشار جعل حدّهما بحدود واضحة أمراً فيه من الصعوبة ما فيه، ولذلك قال ابن مالك: "من تعرض لحدِّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه"[1]، ومن ثَمَّ حاول النحاة حصر المعارف في باب مستقل، وبيان أن ما خالفها نكرة مستهدين في ذلك بمقولة "المحصور بالعدِّ يستغني عن الحد"[2].

1 همع الهوامع 185/1
2 همع الهوامع 113/3

ومما قاله سيبويه في حدِّ النكرة "فقولك: مررت برجل ظريف قبل، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد. وإنما صارا كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف، فهو نكرة، وإنما كان نكرة لأنه من أمةٍ كلُّها له مثلُ اسمِهِ"[1]، وفي حدِّ المعرفة "... نحو زَيدٍ وعَمرٍو وعبدِ الله، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفةً؛ لأنه اسمٌ وقع عليه، يُعرف به بعينه دون سائر أمته"[2]، وفي حدِّ اسم الإشارة "وإنما صارت معرفة؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"[3]، وفي حدِّ المعرف بـ"أل" وإنما صار معرفة؛ لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته"[4]، وفي المضاف إلى ضمير نحو أخوك "وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيفت إليها؛ لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته"[5]، وعلل المبرد هذه الحدود بقوله:" لأنه إذا كان معروفا كان مخصوصاً، وإذا كان منكورا كان شائعاً في نوعه"[6].

مما سبق يلاحظ أن الاسم كلما ازداد خصوصاً كان أعرف، وكلما ازداد شيوعاً كان أنكر، فالخصوص والشيوع هما المقياس الذي حدَّ به النحاة المعرفة والنكرة، وحكموا على الكلمات بالتعريف أو التنكير. قال ابن مالك:" ما كان شائعا في جنسه كحيوانٍ، أو في نوعه كإنسانٍ، فهو نكرة، وما ليس شائعاً فهو معرفة ما لم يكن مقدرَ الشياع"[7].

وثمة اعتبار آخر في الحكم بيَّنه الفاكهي في حدوده حيث قال:" فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد"[8]، وقال في حدِّ المعرفة:" فالمعتبر في المعرفة التعيين بعد الاستعمال"[9].

إذاً ثمة أمران يحكم بهما على الأسماء بالتنكير هما الشيوع وصلاحية التعدد، وأمران يحكم بهما عليها بالتعريف هما الخصوص والتعيين، وكلما زاد أحدهما كان الاسم أكثر تنكيرا أو تعريفاً. وهذه الضوابط عامة في الحكم على الأسماء، لكن الباحث إذا ما أراد التبصر بكل أحكام التعريف والتنكير لزمه قراءة مباحث النحو كلها لمعرفتها والاطلاع عليها لاختلاف شرائطها من باب لآخر، ولا يكفيه قراءة ما عقده النحاة في صدور كتبهم من باب التعريف والتنكير، ذلك أن بعض المعمولات لا يجوز أن يأتي إلا معارف، وبعضها الآخر لا يجوز أن يأتي إلا نكرة، وإن جاء مخالفا لذلك أوِّل بوجهٍ من الوجوه، وأصحاب المعاني لا ينكرون ذلك، فهم ينصون صراحة على أن الأصل في المبتدأ وغيره مثلاً التعريف، ولكن يظل تعريف الكلمات وتنكيرها مرتبطاً بالمقام الذي يتطلب من المتكلم أن ينطق هذه الكلمة أو تلك معرَّفة أو منكَّرة لغرض يريد أن يوصله لمخاطبه حسب معرفته أو جهله به.

فالفيصل في ذلك ما يريده المتكلم من التعبير عما في نفسه وإيصاله إلى مخاطبه أولاً، وحال المخاطب أو المتلقي في تلقي رسالة المتكلم ثانياً. يقول عبد القاهر:" فإذا قلت: رجلٌ جاءني، لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجلٌ لا امرأةٌ، ويكون كلامك مع من قد عرف أنه قد أتاك آتٍ...، وكذلك إن قلت: رجلٌ طويلٌ جاءني، لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه أتاك قصيرٌ، أو نزلته منزلةَ من ظنَّ ذلك"[10]. وقال أيضاً:" اعلم أنك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداءً، وإذا قلت" زيدٌ المنطلق، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيدٍ وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره، والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك:"زيد منطلقٌ" فعلاً لم يعلم السامع من أصلِه أنه كان، وتثبت في الثاني الذي هو "زيد المنطلق" فعلاً قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيدٍ فأفدته ذلك"[11].

1 الكتاب 422/1
2 الكتاب 5/2
3 الكتاب 5/2
4 الكتاب 5/2
5 الكتاب 5/2
6 المقتضب 32/3
7 شرح الكافية الشافية 222/1
8 الحدود في النحو ص122
9 الحدود في النحو ص 135
10 دلائل الإعجاز ص143
11 دلائل الإعجاز ص178

فالمتكلم إذاً يعبر عما يريد وفق ما يقتضيه المقام، فهو يختار في تعريف كلامه وتنكيره ما يقتضيه حال المتكلم، فإن علم أو قدَّر أن مخاطبه جاهل بما يريد أن يبلغه إياه نكَّر، وإن علم أو قدَّر علمه به عرَّف، ومن ثَمَّ قيل: "لكل مقامٍ مقال". فإن خالف ذلك نتيجة جهل المتكلم بما يتكلم أدَّى كلامُه من غير قصدٍ منه المعنى الذي يحمله في ثناياه معرَّفا أو منكَّرا، وكان كلامُه غير مناسب للمقام الذي قيل فيه، فقد يتكلم امرؤ مثلاً بكلام منكَّر يعلمه السامع، ولذلك لا يعيره اهتماما كبيرا لمعرفته إياه، فيقول لمن يعلم أن زيداً منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ، وإن كان المقام يفترض أن يقول: زيدٌ المنطلق أو المنطلق زيد، والعكس كذلك.

تعريف النعت:

تابعٌ يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو في سببيه[1]، وقبل أن أشرع في بيان معانيه أشير إلى مسألتين مهمتين فيه، هما:

1- أنَّ الأصل ألا توصف المعارف؛ لأنها وضعت للدلالة على شخص بعينه، لكن لمَّا كثر الاشتراك في المعرفة أشبهت النكرة من هذا الوجه، فجاز توضيحها بالنعت، أمَّا النكرة فالأصل فيها أن تنعت؛ لأنها مجهولة، ولذلك تحتاج إلى أن تخصص[2].

2- أنَّ حق النعت أن يكون تعريفه أنقص من تعريف المنعوت، فلا يجوز نعت الاسم بالأخص منه، فلا يجوز مثلا وصف المعرف بـ"أل" باسم الإشارة؛ لأن اسم الإشارة أخص منه، ويجوز عكسه، أعني وصف اسم الإشارة بالمعرف بـ"أل" نحو مررت بهذا الظريف[3]، كما امتنع الوصف بالضمير والعلم لكونهما أخص من بقية المعارف[4]، وهكذا دواليك.

أمَّا الأغراض المعنوية التي يفيدها النعت فأهمها[5]:

1- التوضيح: وهو إزالة الاشتراك اللفظي الذي يكون في المنعوت المعرفة، ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها.

2- التخصيص: وهو تقليل أفراد النكرة وتضييق معناها وتقليص شمولها، أي نقلها من الدلالة على العموم والشمول إلى نوع أخص. جاء في شرح ابن يعيش:" والغرض بالنعت تخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، فمثال صفة النكرة قولك: هذا رجلٌ عالمٌ، ورأيتُ رجلاً عالماً، ومررت برجلٍ عالمٍ، أو من بني تميم، فرجلٌ عالمٌ أو من بني تميم أخص من رجل. ومثال صفة المعرفة قولك: جاءني زيدٌ العاقلُ، ورأيتُ زيداً العاقلَ، ومررت بزيدٍ العاقلِ، فالصفة ههنا فصلته من زيد آخر ليس بعاقل، وأزالت عنه هذه الشركة العارضة، أي أنها اتفقت من غير قصد من الواضع، إذ الأصل في الأعلام أن يكون كل اسم بإزاء مسمَّىً، فينفصل المسميات بالألقاب إلا أنه ربما ازدحمت المسميات بكثرتها، فحصل ثَمَّ اشتراكٌ عارضٌ، فأتى بالصفة لإزالة تلك الشركة ونفي اللبس، فصفة المعرفة للتوضيح والبيان، وصفة النكرة للتخصيص، وهو إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخصَّ منه.[6]

3- الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

4- المدح نحو سبحان الله العظيم، وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾{الفاتحة 2/1}.

5- الترحم نحو أعن جارك الضعيف، ولطفَ اللهُ بعباده الضعفاء.

6- التوكيد نحو قوله تعالى:﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ {البقرة 196/2}﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ {الحاقة 13/69}، وقولهم: أمسِ الدابرُ كان يوما جميلاً.

7- التفصيل نحو قولك: مررتُ برجلين: عربيٍّ وأعجميٍّ، وقول ابن ميادة[7]:

بكيتُ وما بُكا رجلٍ حزينٍ على رَبعينِ: مسلوبٍ وبَالِ

1 شرح التسهيل 306/3، وشرح الكافية 283/2، همع الهوامع 117/3
2 العلل في النحو ص 234
3 قال ابن هشام: قال ابن عصفور: أجازوا في نحو: مررت بهذا الرجل، كونَ الرجل نعتاً. مغني اللبيب 51/1
4 العلل في النحو ص 235-236، وانظر: الكتاب 6/2-8
5 شرح المفصل 47/3- 48، وشرح التسهيل 306/3، وارتشاف الضرب 1907/4، وهمع الهوامع 3/ 117، علوم البلاغة ص 131، والمفصل في علوم البلاغة ص 129، والتوابع في الجملة العربية ص25
6 شرح المفصل 47/3
7 الكتاب431/1، المقتضب 291/4، مغني اللبيب 465/1

8- الكشف عن حقيقته وتوضيح معناه نحو قول أوس بن حجر[1]:

الألمعيُّ الذي يظنُّ بك الظنَّكأنْ قد رأى وقد سمعا

9- بيان المقصود وتفسيره نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ {الأنعام 38/6}. قال الزمخشري: كان قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِى الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ﴾ دالاً على معنى الاستغراق... فإن قلت: هلا قيل: وما من دابة ولا طائر إلا أمم أمثالكم ؟ وما معنى زيادة قوله ﴿فِى الأَرْضِ﴾ و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ قلت: معنى ذلك زيادةُ التعميم والإحاطة[2]. ومما يفيد التعميم قوله تعالى: ﴿وَلاَ يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً وَلاَ يَقْطَعُونَ وَادِياً إِلاَّ كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ {التوبة 121/9}.

10-الإبهام بغرض التهويل نحو قولك: قرأت كتاباً ما.

المطابقة في التعريف والتنكير:

ذهب جمهور النحاة إلى وجوب مطابقة النعتِ المنعوتَ في التعريف والتنكير، وفي ذلك يقول ابن مالك[3]:

وليعطَ في التعريف والتنكير ما لِمَا تلا، كـ امرر بقومٍ كُرَما

وخالف بعض النحاة، فأجاز الأخفش[4] نعت النكرة المختصة بالمعرفة، وشاهده على ذلك قوله تعالى: ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾ {المائدة /107} حيث جعل "الأوليان" صفة لـ"آخران" التي وصفت بجملة "يقومان"، وجعلها جمهور النحاة بدلا لا نعتا، كما أجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة بشرط كون الوصف لا يوصف به إلا ذلك الموصوف، في قول النابغة الذبياني:

فبتُّ كأني ساورتْني ضئيلةٌ من الرّقش في أنيابها السمُّ ناقعُ

حيث جعل "ناقع" صفة للسم[5]، كما أجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة نحو قول الأحوص:

لابنِ اللَّعينِ الذي يُخبا الدخانُ له وللمُغنّي رسولِ الزُّورِ قوَّادِ

حيث جعل "قواد" صفة للمغني، وردَّ بأنه بدل لا نعت[6].

قال سيبويه: "واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة"[7].وقال أبو حيان: "والذي نختاره أنه لا تنعت المعرفة إلا بالمعرفة ولا النكرة إلا بالنكرة إذا توافقا في الإعراب"[8].

وقد جاء وصف النكرة بالمشتق المضاف إلى معموله ﴿هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ {المائدة 95/5}، وجاز ذلك لكون الإضافة لفظية لا تكسب المضاف تعريفا ولا تنكيراً، والغرض منها التخفيف، كما جاء وصف المعرفة بالنكرة المضافة إلى معرفة نحو قوله تعالى:﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ {الفاتحة 1/1-2}. وثمة كلمات ينعت بها لأغراض معينة، منها:

1- الاسم الموصول يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل، ومعنى الموصول أنه لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً، فإذا تمَّ بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة"[9]، والصلة يجب أن تكون جملة خبرية معلومة للمخاطب؛ لأن الغرض منها كشف إبهام الاسم الموصول وتعريفه. يقول ابن يعيش:" وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلةً معلومةً عند المخاطب؛ لأن الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبارُ عنه بعد ذلك... فلذلك لا تقول "جاءني الذي قام" إلا

1 الإيضاح في علوم البلاغة ص51
2 الكشاف 18/2
3 شرح ابن عقيل 2/ 192
4 معاني القرآن للأخفش 290/1، وشرح الكافية 307/2، والارتشاف 1908/4
5 انظر: الارتشاف 1909/4، والمساعد 402/2
6 انظر: الارتشاف 1909/4، والمساعد 402/2
7 الكتاب 6/2
8 الارتشاف 1909/4. وانظر: الأصول 41/2، وشرح ابن عقيل 192/2
9 شرح المفصل 150/3

لمن عرف قيامه وجهل مجيئه؛ لأن "جاء" خبر و"قام" صلة، وكذلك لا تقول:"أقبل الذي أبوه منطلقٌ" إلا لمن عرف انطلاقه وجهل إقباله".[1] ويقول عبد القاهر الجرجاني:"... أنك لا تصل "الذي" إلا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها، وأمرٍ قد عرفه له.... فإن قلت: قد يؤتى بعد "الذي" بالجملة غير المعلومة للسامع، وذلك حين يكون "الذي" خبراً كقولك: هذا الذي كان عندك بالأمس، وهذا الذي قدِمَ رسولاً من الحضرة. أنت في هذا وشبهه تُعْلِمُ المخاطَبَ أمراً لم يَسبق به علمٌ، وتُفيده في المشار إليه شيئاً لم يكن عنده، ولو لم يكن كذلك لم يكن "الذي" خبراً إذ كان لا يكون الشيء خبراً حتى يُفادَ به. فالقول في ذلك: أن الجملة في هذا النحو – وإن كان المخاطبُ لا يعلمها لِعَينِ من أشرت إليه– فإنه لا بدَّ من أن يكون قد علمها على الجملة، وحُدِّث بها، فإنك على كل حالٍ لا تقول: هذا الذي قدم رسولاً، لِمَن لم يعلم أن رسولاً قدِمَ، ولم يبلغْه ذلك في جملةٍ ولا تفصيل، وكذا لا تقولُ: هذا الذي كان عندك أمس، لمن قد نسي أنه كان عنده إنسان، وذهب عن وهمه، وإنما تقوله لمن ذاك على ذكرٍ منه إلا أنه رأى رجلاً يُقبل من بعيد فلا يَعلمُ أنه ذاك، ويظنه إنساناً غيره.[2]

يقول أحمد الهاشمي:" اعلم أن التعريف بالموصولية مبحثٌ دقيق المسلك، غريب النزعةِ، يُوقفك على دقائقَ من البلاغةِ تؤنسك إذا أنت نظرت إليها بثاقبِ فكرك، وتُثلج صدرك إذا تأملتها بصادقِ رأيك، فأسرارُ ولطائف التعريف بالموصولية لا يمكن ضبطها، واعتبر في كلِّ مقام ما تراه مناسباً"[3].

2- اسم الإشارة بغرض تمييزه أكمل تمييز نحو زرت صديقي هذا، ونحو قول طرفة[4]:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهدَ اللَّذات هل أنتَ مُخلدي

3- ذو: يستخدم بغرض الوصف بأسماء الأجناس نحو مررت برجل ذي خلق عظيم. يقول عبد القاهر الجرجاني:"... كما أنك تقول: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، فتتوصَّل بـ"ذي" إلى أن تُبِين الرجلَ من غيره بالمال، ولولا "ذو" لم يتأتَّ لك ذلك، إذ لا تستطيع أن تقول: برجلٍ مالٍ"[5].

4- "ما" المبهمة بقصد التهويل نحو مررت برجلٍ ما. وإنما جاز وصف النكرة بها لكون النكرة مبهمة، و"ما" مبهمة أيضاً، فدخل الإبهام على الإبهام، فصار معرفةً، على حدِّ ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ {التين 8/95}، حيث صار نفي النفي إيجاباً.

5- أي الكمالية وهي نكرة بدليل أنها لا توصف بها المعرفة، وأنها تنتصب بعدها على الحال، والحال نكرة، من ذلك قولك مررت بزيدٍ أيَّ رجلٍ، أمَّا إن سبقت بنكرة فهي صفة لها نحو مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ. قال سيبويه:" ومن النعت أيضاً "مررت برجلٍ أيِّما رجلٍ"، فأيما نعتٌ للرجل في كماله وبذِّه غيرَه، كأنه قال: مررت برجلٍ كاملٍ".[6] وإلى جانب الكمال يفيد الوصف بها التفخيم والتهويل في الإحاطة لوصفه. قال ابن القيم:"... وإنما دخله التفخيم؛ لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة لوصفه، فكأنه مما يستفهم عنه بجهل كنهه..."[7].

ونظير وصف النكرة بـ "أي" وصف المعرفة بـ"كل، جدّ، حق" للمبالغة في الكمال[8] والتوكيد[9] نحو مررت بالرجل كل الرجل أو جد الرجل أو حق الرجل". قال ابن يعيش:" جاؤوا بهذه الألفاظ في صفات المدح والذم، والمراد بها المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف"[1]. وكذلك الألفاظ "حسبك وكافيك وهمك وناهيك وشرعك وهدك وغيرك ومثلك" المضافات إلى معرفة الواقعات صفاتٍ لنكرة[2].

---

1 شرح المفصل 154/3، وانظر: دلائل الإعجاز ص199-201
2 دلائل الإعجاز ص 200-201
3 جواهر البلاغة ص 111
4 ديوانه ص 31
5 دلائل الإعجاز ص 199
6 الكتاب 422/1، وشرح المفصل 48/3
7 بدائع الفوائد 165/1
8 قال سيبويه:" ومثل لك قولك: هذا العالِمُ حقُّ العالِمِ، وهذا العالِمُ كلُّ العالِمِ، إنَّما أرادا أنَّه مستحقٌّ للمبالغة في العلم. فإذا قال: هذا العالِمُ جِدُّ العالِمِ، فإنَّما يريد معنى: هذا عالِمٌ جِداً، أي هذا قد بلغ الغاية في العِلمِ، فجرى هذا الباب في الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت: هذا رجلٌ كلُّ رجلٍ، وهذا عالِمٌ حقُّ عالِمٍ، وهذا عالِمٌ جِدُّ عالِمٍ". الكتاب 12/2-13
9 الكتاب 13/2

6- العلم يوصف ولا يوصف به[3].

7- والضمير لا يوصف ولا يوصف به، وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم لا مطلقا[4].

النعت المقطوع:

هو قطع النعت من إتباع الموصوف الذي قبله. قال أبو حيان: والذي ذكر النحويون أن المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم قد يكون معرفة، وقبله معرفة يصلح أن يكون تابعاً لها، وربما لا يصلح، وقد يكون نكرة كذلك، وقد يكون نكرة وقبلها معرفة، فلا يصلح أن يكون نعتاً لها نحو قول النابغة[5]:

لَعمري وما عمري عليَّ بهيّنٍ لقد نطقتْ بُطلاً عليَّ الأقارعُ

أقارعُ عوفٍ لا أحاولُ غيرَها وجوهَ قرودٍ يبتغي من يخادعُ

فانتصب "وجوهَ قرودٍ" على الذم، وقبله معرفة وهو قوله: أقارع عوف[6]. وقال خالد الأزهري: إذا كان المنعوت نكرة تعيَّن في الأول من نعوته الاتباعُ لأجل التخصيص، بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غنيٌّ عن التخصيص، وجاز في الباقي من نعوته القطعُ عن المتبوع"[7]. والنعت يقطع في معرض المدح أو الذم أو الترحم، نحو: مررت بزيدٍ الكريم، وأعرضت عن عمرٍو البخيل، وأعنت أخي الضعيف، بغرض:

- لفت انتباه السامع وتوجيه عنايته واهتمامه إلى اللفظ المقطوع من خلال المخالفة.
- زيادة المدح أو الذم أو الترحم، ذلك أن صفة المعرفة يؤتى بها للإيضاح وإزالة الاشتراك اللفظي، فلمَّا علم أن هذه الصفة قد اشتهر بها موصوفها وأمن التباسه بشخص آخر قطعت، ولو لم تكن معلومة عند السامع لما قطعها المتكلم[8].
- الإطناب في المدح أو الذم أو الترحم، ذلك أن تكثير الجمل يناسب ذلك، ولو أُتبعت الصفة لكانت الجمل أقل فيؤدي إلى قلة معاني المدح أو الذم، فقطعها يزيد المدح مدحا والذم ذما والترحم ترحماً. قال أبو علي الفارسي: إذا ذكرت صفات في معرض المدح والذم فالأحسن أن يخالف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفتن، وعند الإيجاز تكون نوعا واحدا"[9].
- تجديد المدح أو الذم أو الترحم. قال ابن القيم: "وفائدة القطع من الأول أنهم إذا أرادوا تجديد مدح أو ذم جددوا الكلامَ؛ لأن تجديد غير اللفظ الأول دليل على تجدد المعنى، وكلما كثرت المعاني وتجدد اللفظ كان أبلغَ ".[10]

والنعت إذا كان مجرورا نحو الحمد لله الكريمِ، جاز فيه الإتباع والرفع والنصب، وإذا كان مرفوعا أو منصوبا نحو زارني أستاذي العالِمُ، وزرتُ أخي المريضَ، جاز فيه الرفع والنصب[11]. ولكلٍّ معنىً مختلفٌ عن الآخر.

- أما الإتباع في نحو "الحمد لله الكريمِ" فلتوضيح الموصوف ومنع التباسه بشخص آخر، ذلك أن صفة المعرفة يؤتى بها غالبا للإيضاح وإزالة الشك الذي يكون في المعرفة ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها.

---

1 شرح المفصل 48/3
2 الكتاب 422/1-423
3 انظر: شرح المفصل 57/3
4 انظر: شرح المفصل 56/3، وشرح الكافية 310/2، والارتشاف 1931/4
5 الكتاب 71/2
6 البحر المحيط 63/3
7 التصريح 117/2
8 انظر: البرهان في علوم القرآن 448/2
9 البرهان في علوم القرآن 446/2
10 بدائع الفوائد 197/1
11 انظر: الكتاب 70/2- 74، وارتشاف الضرب 1926/4، والنحو والصرف ص 277-278

- وأما الرفع نحو "الحمد لله الكريمُ" على أنه خبر مبتدأ محذوف فلبيان أن ما مدح به الموصوف أو ذم ثابت له متأصل فيه كأنه طبع من طباعه ذلك أن الجملة الاسمية تفيد الثبات والدوام. قال أبو حيان في تفسير الفاتحة:" وقراءة الرفع أمكن في المعنى ... لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأن الحمدَ مستقر لله تعالى...[1].
- وأما النصب نحو "الحمد لله الكريمَ"، فيفيد أن ثمة طرفين:

الأول: المادح أو الذام أو المترحِّم وهو فاعل أمدح أو أذم أو أترحم، فيكون المدح أو الذم أو الترحم من الخارج؛ لأنَّ فيه تخصيصاً وتقييداً بشخص المتكلم وبزمن الفعل المضارع المقدَّر، قال أبو حيان في تفسير الفاتحة:"... ومن نصب فلا بدَّ من عاملٍ تقديره: أحمد الله أو حمدت الله، فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله، وأشعر بالتجدد والحدوث".[2] ومن ثَمَّ فارتباط المدح أو الذم أو الترحم بذلك ربما يجعله أقل مما ينبغي أن يكون، ذلك أن أفعال الأشخاص وأزمانهم – مهما كانت أو طالت – تظل محدودة، من جهة أخرى فإن صدور المدح أو الذم من شخص بعينه ربما يكون مرتبطا بموقف الشخص من الممدوح أو المذموم، ولذلك فإن المدح أو الذم قد يكون المتكلَّمُ عليه مستحقا لأحدهما، وربما لا يكون، فكثيرٌ من الأشخاص يُمدحَون بما ليسوا أهلاً له أو بما لا يستحقونه، وإنما ذلك نفاقا أو رهبةً أو طمعاً أو...، أما في حال الرفع فإن المدحَ من الداخل، وفي الرفع عموم في المدح أو الذم أو الترحم وإطلاق لهما من غير ما تقييد بشخص أو زمن.

والثاني: طرف ممدوح، والمدح هنا ليس ثابتا له كثباته في سابقه، فمدحه هنا متكرر متجدد، لكنه غير متأصل فيه وملازمٍ له، ذلك أن الجملة هنا فعلية، وهي تفيد التجدد والحدوث. والمدح أو الذم أو الترحم في الرفع أبلغ منه في الإتباع والنصب، ذلك أن الجملة الاسمية أكد وأثبت من الفعلية.

وبهذا بانَ بطلانُ قول بعض الباحثين فيه: إنَّ هذا الضرب من تقدير المحذوفات في القطع لا يترتب عليه معنى، وما هو إلا ترخُّصٌ في العلامة الإعرابية.[3]

مجيء النعت جملة:

ويشترط في ذلك:

1- أن تكون الجملة خبرية لا إنشائية. قال القزويني: واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة، وشرطها أن تكون خبريةً؛ لأنها في المعنى حكمٌ على صاحبها كالخبر، فلم يستقم أن تكون إنشائية مثله. وقال السكاكي: لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقُّق الوصف للموصوف؛ لأن الوصف إنما يؤتى ليميز به الموصوف مما عداه، وتمييز المتكلم شيئا من شيء بما لايعرفه له محالٌ، فما لا يكون عنده محققا للموصوف يمتنع أن يجعله وصفا له، بحكم عكس النقيض، ومضمون الجمل الطلبية كذلك؛ لأن الطلب يقتضي مطلوبا غير متحقق لامتناع طلب الحاصل، فلا يقع شيء منها صفة لشيء. والتعليل الأول أعمُّ؛ لأن الجملة الإنشائية ربما لا تكون طلبية [4].

2- أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت، ويطابقه، ويكون ظاهرا، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ﴾{البقرة 281/2}، أو مستترا، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾{مريم 19/ 5-6}، أو مقدرا، نحو: الذهب كنز القليل يغني والكثير يطغي. أي الكثير منه والقليل منه. قال الشاعر[5]:

وما الدهرُ إلا تارتان فمنهما أموتُ وأخرى أبتغي العيش أكدح

1 البحر المحيط 34/1
2 البحر المحيط 34/1
3 العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د. محمد حماسة عبد اللطيف ص 297-298 (لمَّا أقف على هذا الكتاب، فأفدته من كتاب "القاعدة النحوية" للدكتور محمود الجاسم، ص 121-122).
4 الإيضاح ص 52، وانظر: مفتاح العلوم ص 283
5 شرح الكافية 325/2

والتقدير: فمنهما تارةٌ أموتُ فيها، وأخرى أبتغي فيها العيش. ويكثر حذفه إذا كان هاء في محل نصب مفعول به[1] كقول جرير[2]:

أبحتَ حمى تهامة بعد نجدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

أي: وما شيءٌ حميته.

والأصل في الضمير الرابط أن يكون بصيغة الغائب، ولكن يجوز أن يكون بصيغة المخاطب أو المتكلم إذا كان الموصوف خبرا لمخاطب أو متكلم نحو: أنت طالبٌ تدرسُ كثيراً. قال الشاعر[3]:

وأنتَ امرؤٌ تعدو على كلِّ غرةٍ فتخطئُ فيها مرةً وتصيب

فأعاد الضمير بصيغة المخاطب مراعاة للفظ المبتدأ، والأصل أن يكون بصيغة الغائب: يدرس، يعدو. والمتكلم في نحو قولك: أنا طالبٌ أحبُّ العلم، وقول امرئ القيس[4]:

جالت لتصرعني فقلتُ لها: اقصري إنِّي امرؤٌ صرعي عليك حرامُ

فأعاد الضمير بصيغة المتكلم مراعاة للفظ للمبتدأ، والأصل أن يكون بصيغة الغائب: يحبُّ، وصرعه عليك حرام.

3- أن يكون المنعوت نكرة في اللفظ والمعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ﴾{البقرة 281/2}، أو أن يكون نكرة في المعنى دون اللفظ، وهو المعرف بـ"أل" الجنسية، نحو قول الشاعر[5]:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني فمضيتُ ثُمَّت قلت: لا يعنيني

يقول عبد القاهر عن الاسم الموصول "الذي": إنه اجتلب ليُتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل"[6]: فمن ذلك أن تعلم من أين امتنع أن توصف المعرفة بالجملة، ولِمَ لم يكن حالها في ذلك حال النكرة التي تصفها في قولك: مررتُ برجل أبوه منطلقٌ، ورأيتُ إنساناً تُقادُ الجنائب بين يديه، وقالوا: إن السبب في امتناع ذلك أن الجمل نكرات كلَّها، بدلالة أنها تُستفاد، وإنما يستفاد المجهولُ دون المعلوم، قالوا: فلمَّا كانت كذلك كانت وفْقَ النكرة، فجاز وصفها بها، ولم يجز أن توصف بها المعرفةُ؛ إذ لم تكن وفْقاً لها"[7].

ولا توصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة تؤول بنكرة، والمعنى الذي يضيفه الوصف بالجملة هو دلالة الجملة نفسها، اسميةً كانت أو فعلية.

وكثير من النحاة يرى أن الجمل نكرات[8]، والحق أن الجملة ليست بنكرة ولا معرفة؛ لأن التنكير والتعريف من خواص الاسم وحدَهُ دونَ الأفعال والحروف ودون التراكيب بأسرها وعلى اختلافها وتنوعها، وما أوقعهم في هذا صحةُ تأويلِها بالنكرة عند وصف النكرة بها، فظنوا أنَّها نكرة، والحقُّ ما ذكرتُ. قال الرضي:" والحقُّ أنَّ الجملة ليست معرفة ولا نكرة؛ لأنَّ التنكير والتعريف من عوارض الاسم، والجملة من حيث هي جملةٌ ليست اسماً، وإنَّما جاز نعتُ النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث يصِحُّ تأويلُها بالنكرة، كما تقول في: قام رجلٌ ذهبَ أبوه: قام رجلٌ ذاهبٌ أبوه".[9] والغرض الذي تؤديه إنابة الجملة عن الفاعل هو دلالة الجملة اسمية كانت أو فعلية، خبرية كانت أو إنشائية.

1 انظر: الكتاب 87/1-88، والبحر المحيط 219/8
2 مغني اللبيب 829/2
3 تاج العروس (مرأ).
4 مغني اللبيب 892/2
5 الكتاب 24/3، ودلائل الإعجاز ص206
6 دلائل الإعجاز ص 200
7 دلائل الإعجاز ص 199-200
8 مغني اللبيب 769/2، وانظر: الإيضاح في علل النحو ص119، وشرح المفصل لابن يعيش 52/3 – 54 و141، والأشباه والنظائر 90/1-91.
9 شرح الكافية 307/1، وانظر: شرح التصريح 91/1.

نتائج البحث:

يمكن إجمالها بالآتي:

1- أن حدّ النكرة والمعرفة بحدود واضحة أمرٌ فيه من الصعوبة ما فيه، ولذلك اتخذ النحاة أمرين للحكم بهما على الأسماء بالتنكير هما الشيوع وصلاحية التعدد، وأمرين للحكم بهما عليها بالتعريف هما الخصوص والتعيين، وكلما زاد أحدهما كان الاسم أكثر تنكيرا أو تعريفاً.

2- أن التعريف والتنكير في النعت يكون تبعاً لرغبة المتكلم في إيصال المعاني، وحال المخاطب تجاه ما يلقى عليه، فالمتكلم يعبر عما يريد وفق ما يقتضيه المقام، فهو يختار في تعريف كلامه وتنكيره ما يقتضيه حال المتكلم، فإن علم أو قدَّر أن مخاطبه جاهل بما يريد أن يبلغه إياه نكَّر، وإن علم أو قدَّر علمه به عرَّف، ومن ثَمَّ قيل: "لكل مقامٍ مقال". فإن خالف ذلك نتيجة جهل المتكلم بما يتكلم أدَّى كلامُه من غير قصدٍ منه المعنى الذي يحمله في ثناياه معرَّفا أو منكَّرا، وكان كلامُه غير مناسب للمقام الذي قيل فيه.

3- أن المعنى هو الحد الفاصل بين النكرة والمعرفة، فمتى ما أفاد كان معرفة وإن كان في ظاهره نكرة، والعكس كذلك.

4- أن النعت يأتي لأغراض معنوية يقصدها المتكلم، ويوحي بها السياق الذي ترِدُ فيه.

5- أن المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير هي مذهب جمهور النحاة، وهو الصحيح، وإن خالفه بعض النحاة.

6- أن بعض الكلمات يوصف بها لتأدية أغراض معينة كالاسم الموصول واسم الإشارة وغيرهما.

7- أن قطع النعت يكون لأغراض يقصدها المتكلم وينوعها، وليس تعدد الأوجه فيه رفعا ونصبا بتكثيرٍ لا معنى وراءه، بل ثمة معانٍ بلاغيةٌ عاليةٌ ومقصودةٌ يؤديها.

8- أن الجمل ليست بنكرات كما يقول النحاة، لأن التعريف والتنكير من عوارض الأسماء دون غيرها.

المصادر والمراجع

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (745هـ)، تح: د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998م.

2- الأشباه والنظائر: للسيوطي، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

3- الأصول في النحو: لابن السراج 316 هـ، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4 1999م.

4- الإيضاح في علل النحو: للزجاجي 337 هـ، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط6 1996م.

5- الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.

6- البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان (745هـ)، دار الفكر، دمشق، د.ط، 2005م.

7- بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا – عادل عبد الحميد العدوي – أشرف أحمد الج، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة، ط1، 1996م.

8- البرهان في علوم القرآن: للزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، د.ط.ت.

9- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، تح: ثلة من المحققين، الكويت، 1965-2001م.

10- توابع في الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الزهراء، القاهرة، د.ط.ت.

11- جواهر البلاغة: لأحمد الهاشمي، مؤسسة الصادق، طهران، ط2، 1383هـ.

12- الحدود في النحو: للفاكهي، تح: المتولي رمضان الدميري، القاهرة، 1993م (نسخة مصورة).

13- دلائل الإعجاز: لبعد القاهر الجرجاني(471 أو 474هـ)، تح: محمود شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، د.ط.ت.

14- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تح: درية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1975م.
15- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الألمعي وحاشية الشيخ يس، دار الفكر، د.ط.ت.
16- شرح التسهيل: لابن مالك، تح: د.عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط1، 1990م.
17- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل (769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، (نسخة مصورة).
18- شرح الكافية: للرضي الاستراباذي (688هـ)، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، د.ط.ت.
19- شرح الكافية الشافية: لابن مالك (672هـ)، تح: عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، د.ط.ت.
20- شرح المفصل: لابن يعيش (643هـ)، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، د.ط.ت.
21- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: د. محمد حماسة عبد اللطيف {لم أقف عليه مباشرة وهو رسالة دكتوراه، ولكن أخذت قولا منه من كتاب القاعدة النحوية: د. محمود حسن الجاسم، دار الفكر، دمشق، ط1، 2007م.
22- العلل في النحو: لأبي الحسن الوراق 381هـ، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر، بيروت ودمشق، ط1، 2000م.
23- علوم البلاغة: أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2000م.
24- الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د. ط. ت.
25- الكشاف: للزمخشري 538هـ، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2006م.
26- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، منشورات جامعة أم القرى، ط2، 2001م.
27- معاني القرآن: للأخفش، تح: د.هدى قُرَّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م.
28- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري 761هـ، تح: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق، طهران، ط5، 1378هـ.
29- مفتاح العلوم: للسكاكي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
30- المفصل في علوم البلاغة: للدكتور عيسى العاكوب، منشورات جامعة حلب، 2001م.
31- المقتضب: للمبرد 285هـ، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، د.ط.ت.
32- النحو والصرف: للأستاذ عاصم البيطار، منشورات جامعة دمشق، 200م.
33- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.